



Foundation
For the Future



المؤسسة التنموية للشباب YDO

مؤسسة المستقبل FFF

مشروع تعزيز معرفة الشباب اليمني بمفاهيم المواطنة والديمقراطية، في مدينة تعز

المشاركة السياسية للشباب !!

حلم مفقود وأمل معقود "

إعداد:

الدكتور/ عادل مجاهد الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

الدكتور/ عادل مجاهد الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

مقدمة:

عندما تم توحيد شطري اليمن حدد اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية، الذي تم التوقيع عليه من قبل رئيسي الشطرين في ٢٢ مايو ١٩٩٠، فترة انتقالية transitional period لاستكمال بناء الدولة والتحول الديمقراطي، مدتها سنتان وستة أشهر، تبدأ في ٢٢ مايو ١٩٩٠، وتنتهي في ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، واعتبر مؤسسات الدولة وأجهزة السلطة التي تم تأسيسها عام ١٩٩٠، أجهزة لحكومة مؤقتة Interim government، تتمثل مهمتها الرئيسية في استكمال بناء الدولة بما يؤهلها لقيادة عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال إعداد دستور ديمقراطي، يمثل عقداً اجتماعياً لتنظيم علاقة الدولة بمواطنيها، ويقر حقوقهم في المشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على أساس مبادئ الحرية والمساواة والعدالة، ويحترم حرياتهم السياسية والمدنية، وتأسيس مجموعة من المؤسسات لتنفيذ ما تضمنه الدستور من مبادئ، وقد تم الاستفتاء على دستور دولة الوحدة في ١٥ - ١٦ نوفمبر ١٩٩١، وتمت الموافقة عليه بنسبة ٩٨,٣% من إجمالي المشاركين في الاستفتاء، إلا أن الفترة التي تلت الاستفتاء على الدستور شهدت خلافًا ونزاعاً بين شريكي الوحدة، انتهت بحرب صيف عام ١٩٩٤، التي انتصر فيها المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه، وقد شرع منذ انتصاره في الحرب في تعديل الدستور والتشريعات المختلفة وبناء مؤسسات الدولة وأجهزتها وفقاً لتوجهاته، دونما وجود توافق حول هذه التوجهات، واتخذ بناء الدولة وصياغة النظام الديمقراطي، بما يؤدي إلى تكريس ديمقراطية شكلية، تقتصر المشاركة السياسية للمواطنين على المشاركة في الانتخابات.

خلال السنوات الماضية كانت آمال اليمنيين معلقة على الشباب لقيادة حركة إصلاحية، تحقق حلمهم في نظام ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة المتساوية، ويحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وبناء دولة تكفل حماية المواطنين وتحترم حقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أن الشباب لم يستطيعوا تحقيق هذا الحلم لليمنيين، إلى درجة أن المواطنين فقدوا الثقة بإمكانية التغيير.

في ظل النظام الانتخابي الأكثرية، وطبيعة بناء الدولة، وأسلوب الحزب الحاكم في ممارسة السلطة، وجد الشباب أنفسهم خارج إطار اللعبة السياسية وعاجزون تماماً عن لعب أي دور سياسي حقيقي، أو القيام بأي خطوات إيجابية في مجال الإصلاح الديمقراطي من خلال القنوات الدستورية وفي مقدمتها مجلس النواب، الذي تشكل كتلة الحزب الحاكم أكثر من ثلثي أعضائه، لذلك تحول الشباب إلى تبني إستراتيجية تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، من خلال السعي إلى إسقاط النظام عوضاً عن إصلاحه، ورفع الشباب منذ إشعالهم شرارة ثورة الحرية والتغيير في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ شعار: " الشعب يريد إسقاط النظام"، وقد التفت الشعب اليمني بكل فئاته حول ثورة الحرية والتغيير التي قادها الشباب، وانعقدت آمالهم على شباب الثورة، باعتبارهم الضمان الوحيد لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

يتركز موضوع هذه الورقة على تحليل طبيعة المشاركة السياسية للشباب خلال العقدين الماضيين، وطبيعة المعوقات المؤسسية والثقافية التي أعاققت المشاركة السياسية الفاعلة للشباب، وسعي الشباب إلى تغيير هذا الواقع من خلال ثورة شعبية، وسوف أختتم الورقة بتقديم مقترحات لتطوير المشاركة السياسية للشباب في ظل الدولة المدنية القادمة.

عمل النظام القائم في اليمن على إعاقة المشاركة السياسية للشباب، لذلك أصيبت الحياة السياسية والاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية بالجمود، الأمر الذي أصاب المجتمع اليمني باليأس، فالشباب هم القوة الاجتماعية القادرة على إحداث التغيير، وتطوير النظام السياسي، غير انبعث حماس الشباب، وإشعال ثورة الحرية والتغيير في فبراير الماضي أعاد للشعب اليمني أمله في حياة أفضل، وفي مستقبل يحقق بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، القائمة على المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

الديمقراطية والمشاركة السياسية:

يمكن تصنيف تعريفات علماء السياسية وعلماء الاجتماع للديمقراطية في ثلاث مقاربات كبرى:

المقاربة الأولى: يمكن أن نطلق عليها مقاربة الديمقراطية التمثيلية: حيث تعرف الديمقراطية بأنها نظام سياسي يوفر آليات لاختيار نخب ممثلة ومؤهلة، قادرة على اتخاذ القرارات العامة، وحماية الحريات الفردية، وبالتالي فإن الديمقراطية وفقاً لهذه المقاربة هي نظام سياسي يتمتع فيه المواطنون بحق اختيار حكاهم، وبالتالي فإن الديمقراطية بالنسبة له هي نظام حكم polity يقوم على تنظيم الوصول إلى السلطة وتداولها سلمياً عبر انتخابات تنافسية حرة وعادلة ودورية،

تسمح للمواطنين بالاختيار بين النخب، وبالتالي فإن المشاركة السياسية للشباب ولغيرهم من الفئات الاجتماعية وفقاً لهذا التعريف للديمقراطية تقتصر على المشاركة في الانتخابات.

المقاربة الثانية: يمكن أن نطلق عليها ديمقراطية المواطنة، حيث يرى مؤيدي هذا الاتجاه ضرورة أن يقوم النظام الديمقراطي على أساس مبادئ المواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان، ويرى هؤلاء أن حقوق الإنسان هي حقوق متكاملة ولا يمكن احترام وحماية حق من حقوق الإنسان دون احترام وحماية الحقوق الأخرى، لذلك يؤكدون على أن النظام الديمقراطي هو النظام الذي يحترم ويحمي حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويؤكدون على أن النظام الديمقراطي هو نظام يحمي استقلال الأفراد، وكرامتهم ضد القمع، سواء من قبل الدولة أو الجماعات الدينية أو المجتمع، وحماية حق الفرد في الحياة وفي التملك، وحرية التعبير، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل حكومة تقوم على توازن في سلطاتها، المساواة أمام القانون، استقلال السلطة القضائية وحياديتها، وفصل السلطة السياسية عن السلطة الاجتماعية والدينية.

المقاربة الثالثة: الديمقراطية الاجتماعية، وينظر مؤيدو هذا الاتجاه إلى النظام الديمقراطي من زاوية علاقة الدولة بالمجتمع، فهم يرون أن من أهم وظائف الديمقراطية القضاء على أشكال التمايز واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وأن الضمانات القانونية على احترام الحقوق السياسية والمدنية لا تكفي لضمان عمل الديمقراطية، لذلك فإن من مهام الحكومة توفير الموارد اللازمة لإعمال هذه الحقوق، وأن تخصص الموارد بشكل عادل، وتقتضي العدالة أن يتم الجمع بين الحقوق السياسية والمدنية مع الحقوق الاجتماعية، وفي ظل هذا التعريف للديمقراطية فإن المشاركة السياسية تعني إلى جانب المشاركة في الانتخابات، الحق في إبداء الرأي عبر صحافة حرة ومستقلة، والقدرة على التأثير على عمليات صناعة القرار في المؤسسات الحكومية، وذلك لا يتأتى إلا إذا ضمنت الدولة للمواطنين حرية تداول المعلومات، وتوفير مصادر متعددة للمعلومات، وضمنت الحق في التنظيم، وضمان الحريات المدنية والسياسية (حرية الرأي والصحافة، والتنظيم والتجمع والمساواة أمام القانون)، لكل راشد دون تمييز أو استبعاد، بما يكفل أن تكون المشاركة والمنافسة على الصعيد السياسي هادفتين وجديرتين بالثقة، وذلك يعني أن الديمقراطية تتطلب دولة مدنية، تقوم على حكومة مدنية، وعقد اجتماعي يقوم على توافق مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية والثقافية، ومجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحيوية، ومن دون مجتمع مدني كهذا لا تستطيع الديمقراطية أن تتطور وتحسن.

أهمية المشاركة السياسية للشباب:

إذا كانت الديمقراطية في تعريفها الواسع هي حكم الشعب، فإن ذلك يتطلب نظاماً يقوم على المواطنة المتساوية، حيث يتمتع المواطنون بمساواة تامة في الحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو السلالة أو الدين أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي، وينبغي هنا أن نضيف السن، وبالتالي فإن الحديث عن ضرورة المشاركة السياسية للشباب قد يبدو للبعض أنه موضوع غير ذي أهمية، والأجدى الحديث عن مشاركة المواطنين عموماً بغض النظر عن المتغيرات الديمغرافية، وهذه الفكرة صحيحة جزئياً إذا كنا نتحدث عن التعريف المثالي أو المجرد للديمقراطية، ولكن على مستوى الواقع فإن بعض النظم الديمقراطية لا تبلغ مستوى الكمال هذا، ولا تتحقق فيها المساواة الكاملة بين المواطنين، حيث يتم إقصاء بعض الفئات والجماعات الاجتماعية الضعيفة، لذلك فحينما نتحدث عن المشاركة السياسية للشباب، وضرورة إدماجهم في العملية السياسية، فإننا لا نتحدث من منظور صراع الأجيال، بل نتحدث عن ديمقراطية مثمرة، وعن ديمقراطية مواطنة تكفل المساواة بين الجميع دون تمييز.

تكتسب المشاركة السياسية للشباب في النظام الديمقراطي أهمية خاصة، فالمشاركة السياسية للشباب هي الكفيلة بتطوير النظام الديمقراطي، بما يؤسس لديمقراطية إدماجية غير إقصائية، وديمقراطية شعبية لا ديمقراطية نخبوية، وديمقراطية تطويرية لا ديمقراطية محافظة، وديمقراطية تقوم على روافع اجتماعية وثقافية ديمقراطية، لا ديمقراطية تقوم على روافع غير ديمقراطية، ومجتمع حديث في مقابل مجتمع تقليدي، ومجتمع إنجاز لا مجتمع وراثي، فالشباب يكونون ثلثي سكان اليمن، وهم الذين يمثلون الطبقة المتوسطة بمعناها السوسولوجي لا بمعناها الديمغرافي، فالشباب لا يمثلون فقط مرحلة عمرية تقع بين مرحلتَي الطفولة والشيخوخة، بل أنهم بسبب حداثة التعليم الحديث في اليمن يمثلون الطبقة المتوسطة والانتلجنسيا والمتقنين، من أكاديميين وأطباء ومهندسين ومحامين وإعلاميين ومعلمين، وهي فئات اكتسبت أوضاعها ومكانتها الاجتماعية بسبب إنجازها في مجال التعليم، وليس عبر الوراثة، وبالتالي فهي الفئة الاجتماعية التي تمثل رافعة اجتماعية للنظام الديمقراطي، وهي التي تسعى إلى بناء دولة المواطنة المتساوية، ونظام يقوم على المساواة وتكافؤ الفرص.

يمثل الشباب كتلة حرجة، لتعبئة وتنظيم الفئات الشعبية للمشاركة السياسية، وتكريس الديمقراطية الشعبية والحيلولة دون بناء نظام ديمقراطي نخبوي، حيث يشكلون الفئة الاجتماعية الوحيدة القادرة والمؤهلة والراغبة في رفع مستوى وعي المواطنين بحقوقهم وبمزايا التحول

الديمقراطي، فالمواطنون البسطاء من السكان الريفيين وأفراد القبائل وعمال المدن والباة الجائلين يميلون إلى الجمود والتمسك بما هو قائم إذا لم تساهم الطبقة المتوسطة في توعيتهم بفوائد التحول الديمقراطي، وتشجعهم على النضال في سبيل الحصول على حقوقهم.

النظام الديمقراطي الذي يمثل الشباب رافعه الاجتماعية الأساسية هو الوحيد الذي يكفل العدالة الاجتماعية، ويضمن حقوق المواطنين وحررياتهم الأساسية، ويحقق التبادل السلمي للسلطة، أما النظام الديمقراطي الذي يقوم على نخبة سياسية تقليدية محترفة، فإنه لا يؤدي إلا إلى الجمود السياسي، وما يترتب عليه من صراعات ونزاعات، فالشباب هم الرافعة الاجتماعية للتحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية، دولة المواطنة المتساوية، وفي ظل إقصاء الشباب عن المشاركة السياسية، ليس هناك مهرب من سيطرة قوى البيروقراطية العسكرية والمدنية التي ليس لها غاية ولا هدف ولا منطق في وجودها سوى إعادة إنتاج نفسها، ومراكمة امتيازاتها وتوسيع دائرة نفوذها وسيطرتها، وبالتالي هدر موارد الدولة والمجتمع واستهلاكها الصافي من دون التفكير بأي مشروع مجتمعي^(١)، أما الشباب فإنهم خلافاً لكثير من الجماعات الاجتماعية، لا سيما التقليدية، فإن مصالح الشباب ليست مصالح خاصة أنانية، بل هي مصالح رشيدة ومتوائمة مع المصلحة الوطنية.

المشاركة السياسية لا تعني المشاركة في اختيار رئيس الدولة وشاغلي المناصب السياسية الأخرى فقط، بل أيضاً مراقبة أدائهم ومحاسبتهم واستبدالهم، والمشاركة في وضع السياسات العامة للحكومة، وتحديد الأولويات، ونقد أداء الأجهزة الحكومية، وذلك يعني إن المشاركة تتطلب معرفة الشباب بطبيعة الأوضاع القائمة في المجتمع، فمشاركة المواطن غير العارف بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، هي مشاركة تابعة وغير مستقلة، وبالتالي فهي مشاركة غير فاعلة، لذلك فإن المشاركة السياسية تتحدد في ضوء المستوى المتاح من حرية الرأي والتعبير وضمان الحق في التنظيم وفي التجمع، وفي ضوء مدى ما هو متاح من الفضاءات العامة.

انسداد قنوات المشاركة السياسية التقليدية للشباب:

تتوقف طبيعة المشاركة السياسية للشباب ومستوياتها وفعاليتها في ضوء أربعة عوامل أساسية، هي أولاً طبيعة المجال العام في المجتمع، فالمجال العام هو البيئة التي تتم فيها المشاركة

^١ برهان غليون، الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٢٨٩)، مارس ٢٠٠٣، ص ١٤٢.

السياسية، ثانياً، الثقافة السياسية للشباب، ثالثاً، طبيعة النظام السياسي الديمقراطي السائد في المجتمع، رابعاً طبيعة بناء الدولة ومؤسسات الحكم، التي يتم عبرها ومن خلالها وضع السياسات وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، والمنظومة العامة لإدارة الحكم Public Governance أي كيفية توزيع وممارسة السلطة والمسائلة.

اختارت النخبة الحاكمة في اليمن نظام ديمقراطي هو أقرب إلى الديمقراطية التمثيلية، يقوم على مركزية السلطة، وحكم الأكثرية، إلا أنها لم تعمل على تصميم نظم ومؤسسات توزيع القوة الرسمية، بما يتلاءم مع هذه التوجهات، وفي مقدمها النظام الانتخابي واللامركزية، ولم تعمل على تشجيع المؤسسات التي تحقق الاندماج الاجتماعي وبناء الأمة، وفي مقدمها الأحزاب، والنخب السياسية الحديثة ذات المكانة المكتسبة parvenu elites، والتوجهات الوطنية العابرة للهويات الأولية (الإثنية والقبلية والطائفية)، وعضواً عن أن يشجع النظام الحق في التجمع والتعبير عن الرأي، ومؤسسات المجتمع المدني التي تشكل شروطاً ضرورية للنظام الديمقراطي اللبرالي، شجع القبيلة، وعزز الانتماءات والروابط الأولية المكرسة لعلاقات الولاء patronage والتبعية الشخصية، عوضاً عن علاقات المواطنة، التي تقوم على المشاركة الحرة والمستقلة للمواطنين،

اختارت النخبة الحاكمة نظاماً انتخابياً فردياً، لذلك فإن الانتخابات والتي تمثل القناة الوحيدة لمشاركة المواطنين عموماً والشباب بشكل خاص، لم تحقق أهداف النظام الديمقراطي، لاسيما في مجال التداول السلمي للسلطة، بل عمل النظام الانتخابي على استدامة النخبة الحاكمة، وإعادة إنتاجها، فعلى مستوى الانتخابات التشريعية فإن النظام الانتخابي أفرز مجلس نواب تهيمن عليه النخب التقليدية، ولا يمثل فيه الشباب بشكل خاص، والفئات الاجتماعية الحديثة بشكل عام، وعلى مستوى انتخاب المجالس المحلية، ساهم النظام الانتخابي في تركيز القوة بأيدي النخبة القبلية التقليدية، فمعظم أعضاء المجالس المحلية هم في الحقيقة من شيوخ القبائل، وليس هناك في ممارستهم العملية حدود واضحة بين أدوارهم كشيوخ قبائل وأدوارهم كأعضاء مجالس محلية، لذلك ساهمت المجالس المحلية بشكل غير مباشر في تكريس القبيلة والمناطقية في أوساط السكان المحليين الريفيين.

تتسم آليات تعبئة أو تشكيل النخب الإدارية في اليمن بأنها آليات رعوية patrimonial لا بيروقراطية، فالوصول إلى مواقع السلطة الإدارية العليا لا يتم من خلال التنافس القائم على تكافؤ الفرص، بل من خلال التعيين، وقد حولت سلطة اتخاذ قرار التعيين لأفراد لا لهيئات، ولم يتم

تحديد شروط متعلقة بالمؤهل والكفاءة والخبرة، وإن وضعت فقد وضعت شروط مرنة تتيح للمسئول المعني بالتعيين هامش حرية واسع في الاختيار، سواء بالنسبة لمواقع المسؤولية التي يتم تعيين شاغليها من قبل رئيس الجمهورية أو التي يتم تعيين شاغليها من قبل الوزراء، ولوحظ أن قرارات التعيين التي أصدرها رئيس الجمهورية والوزراء خلال العقدين الماضيين تمت على أساس علاقات الموالاة *patronage relations*، فالغالبية العظمى من وكلاء المحافظات ووكلاء الوزارات ونواب الوزراء هم من أبناء المشايخ والارستقراطية التقليدية، وبالتالي فإن الشباب العصاميين من الطبقة الوسطى لم يستطيعوا الوصول إلى هذه المواقع، فالوصول إلى هذه المواقع لا يتم بناء على معيار الكفاءة، بل وفقاً لمعيار المكانة الاجتماعية الموروثة والولاء السياسي.

من أكثر القضايا التي أثرت سلباً على المشاركة السياسية للشباب في اليمن، حصر مؤسسات صناعة القرار بأجهزة السلطة التنفيذية المركزية، ومركزة السلطة السياسية في الحكومة المركزية، وعدم تمايز المؤسسات السياسية عن المؤسسات الاجتماعية، وإهمال المؤسسات المركزية لقضايا الشباب السياسية والاجتماعية، بما في ذلك المؤسسات المعنية بقضايا الشباب، فوزارة الشباب والرياضة يتركز اهتمامها بقضايا الرياضة، وتهمل قضايا الشباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تتشكل الثقافة السياسية للشباب في مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية والأولية، والعائلة أو القبيلة أو المؤسسات التقليدية هي مؤسسات أبوية *patriarchal institutions*، تركز ثقافة أبوية، تقوم على الطاعة والامتثال، ويفترض أن تمثل مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي مؤسسات للتنشئة السياسية للشباب، وأن تتبنى برامج للتربية المدنية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية، بحيث تغرس في الشباب قيم المواطنة الفاعلة، إلا أن بنى الجامعات اليمنية الحكومية نظمت وفقاً لمتطلبات التعليم البنكي حسب مصطلحات باولو فيراري، فالبنية التحتية للجامعات تقتصر على القاعات الدراسية، ولا توجد فيها فضاءات عامة يتعلم خلالها الطلاب الديمقراطية والحوار، وتتم العملية التعليمية فيها على أساس المحاضرات الجامدة، التي لا يتاح للطلاب خلالها المشاركة والمناقشة وطرح الآراء، والمناهج التي تدرس في الجامعات اليمنية هي مناهج قديمة وغير مواكبة للتطورات العلمية في العالم، لذلك فإن المؤسسات الأكاديمية اليمنية تساهم في تكريس ثقافة تقليدية تقوم على الطاعة والامتثال، وعلى الحفظ دون التفكير، والقبول بكل ما يتلقاه الطالب دون مناقشة وحوار، فالجامعات اليمنية تمثل أولى المؤسسات الرسمية التي تخلق

الشخصية المقهورة، والشخصية المطيعة المستسلمة السلبية، ولا تساهم في تشكيل الطالب المواطن.

تتوقف فعالية الأحزاب السياسية وقدرتها على ممارسة أنشطتها بنجاح، بما يجسد التعددية السياسية والمشاركة الحقيقية للمواطنين في إدارة دولتهم، على طبيعة علاقة الدولة بالأحزاب السياسية، ومدى احترامها لحق المواطنين في التنظيم، ولا شك أن تجسيد احترام الدولة لحق المواطنين في التنظيم، لا يستلزم السماح قانونياً للمواطنين بتأسيس المنظمات السياسية والمدنية فحسب، بل يتطلب أن يحمي القانون استقلالها، وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أية تدخل في نشاطها، سواء من قبل الدولة أو من قبل التنظيمات الاجتماعية التقليدية، ويصون كرامة ناشطيها، ويمنع أي تعدٍ على حقوقهم المدنية والسياسية، وينمي إمكانياتهم في ممارسة النضال السلمي من خلال أحزابهم، وتوظيف الإعلام الحر والرأي العام الواعي، لاستخلاص حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبما يمكنهم من أن يؤثروا في مضمون القرارات العامة المؤثرة على حياتهم ومصالحهم المشروعة، وهو ما لا يتأتى دون احترام حقوق الإنسان الأساسية وفي مقدمتها الحق في التنظيم والحق في حرية الرأي والتعبير.

تكتسب مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية أهمية خاصة، فالأحزاب تمثل تنظيمات إدماجية، تحقق الاندماج الوطني، وبناء الهوية الوطنية، في مقابل التنظيمات الأهلية التي تركز الهويات الأولية كالهوية القبلية والمناطقية والطائفية، وإذا كانت بنى الأحزاب السياسية غير ملائمة لتوحد الشباب بها، وإذا لم تمثل قناة لمشاركة الشباب وإيصال أصواتهم والتعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم، فإن البديل هو توحد الشباب مع التنظيمات الأهلية، وبالتالي تكريس الانتماءات والهويات الأولية، والتي هي بطبيعتها هويات صراعية، فتسود البلد حالة من الصراع والنزاعات بين المجموعات القبلية والطائفية والمذهبية والمناطقية.

كانت الأحزاب السياسية، لاسيما الأحزاب اليسارية والقومية، في مرحلة العمل السياسي السري في الشمال تدعم روابط واتحادات شبابية، وكان الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) يدعم منظمات شبابية مثل شببية فتاح، وأنيد (اتحاد شباب اليمن الديمقراطي)، ولكن منذ قيام الوحدة لم تعد الأحزاب تهتم بمثل هذه التكوينات الخاصة بالشباب، واقتصرت الروابط الخاصة بالشباب التي تدعمها الأحزاب هي القطاعات الطلابية، أما مشاركة الشباب من خلال البنية التنظيمية الأساسية للأحزاب فهي محدودة جداً، فقد تم تصميم

بنى الأحزاب السياسية وصياغة نظمها الداخلية بما يقصي الشباب عن المشاركة السياسية، سواء من خلال عدم وصول الشباب إلى مواقع القيادة في الحزب، أو ترشيحهم في الانتخابات.

شهدت بنى الأحزاب اليمينية نوع من التبقير، ولم تعد تستطيع القيام بدورها في تعبئة الشباب، وهذا التبقير لا يؤثر على مشاركة الشباب فقط، بل يؤثر على فعالية الأحزاب في الحياة السياسية بشكل عام، أما على مستوى الشباب، لم يعد الشباب ينظرون إلى الأحزاب بأنها قناة ملائمة للمشاركة السياسية للشباب، لذلك انصرفوا عنها ومارسوا نشاطهم السياسي عبر منظمات المجتمع المدني، وعبر الحركات الاجتماعية، فقد برز خلال العقد الماضي نوع من الاستقطاب، حيث تنشط النخب السياسية المحترفة من خلال الأحزاب السياسية، فيما ينشط الشباب عبر منظمات المجتمع المدني، وعبر الحركات الاجتماعية، فقد بات الشباب على قناعة بأن التنظيمات الحزبية لم تعد تمثل قنوات للتعبير عن أصواتهم وطموحاتهم، وغير قادرة على التعبير عن مصالحهم، فتمردوا عليها وأشعلوا ثورة الحرية والتغيير في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١، ورفعوا شعار: " الشعب يريد إسقاط النظام"، وحددوا هدف ثورتهم بإسقاط النظام الاقصائي، والذي لا يلبي طموحاتهم وتطلعاتهم، وبناء دولة مدنية ذات نظام سياسي ديمقراطي، يحقق المواطنة المتساوية، ويحترم ويحمي حقوق الإنسان، وقد سعى النظام في بداية الثورة إلى طلب الحوار مع الشباب، إلا أن الشباب رفعوا شعار: " لا تفاوض لا حوار .. استقالة أو فرار"، لذلك راح النظام يبحث عن خصم يقبل بالحوار، وكانت أحزاب اللقاء المشترك هي هذا الخصم المرغوب من النظام، وعلى الرغم من أن أحزاب اللقاء المشترك كانت تردد القول بأنها ليست وصية على شباب ساحات الحرية والتغيير، إلا أنها كانت تسير في الحوار العلني والسري مع النظام عبر وسطاء محليين وإقليميين، وظهرت رغبة النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية في اختزال ثورة الشباب إلى نصف ثورة، وأن توقف مشاركتهم عند حدود إسقاط النظام أو إسقاط الرئيس تحديداً، فيما تقوم هي بعملية ترميم النظام القديم وإعادة إنتاجه.

البرلمان صمم النظام الانتخابي بما يحول دون وصول الشباب إلى السلطة التشريعية، وبات البرلمان مؤسسة نخوية، ولم يستطع الشباب أن يشكلوا قوة اجتماعية تطرح رؤاها وتصوراتها ومصالحها في مجلس النواب،

أثرت وسائل الإعلام اليمنية في إعاقة المشاركة السياسية للشباب على مستويين، الأولى هي أنها لا تمثل قناة ملائمة لإيصال أصوات الشباب إلى مؤسسات صناعة القرار، والثانية هي أنها لم توفر قناة لإيصال المعلومات إلى الشباب بما يخلق المواطن العارف، فالمعرفة والمعلومات أساسية للمشاركة السياسية، فهي قناة ذات اتجاه واحد، توصل للشباب وللمواطنين عموماً ما يرغب النظام في إيصاله لهم، لا ما يرغبون هم في معرفته.

ثورة الحرية والتغيير بداية الأمل في نظام ديمقراطي إدماجي للشباب:

صمم النظام السياسي اليمني بما يحصر المشاركة السياسية على المشاركة في الانتخابات العامة التي يتم تنفيذها كل عدة سنوات، ولا توجد قنوات وآليات للمشاركة في الفترات الواقعة بين الانتخابات، فضلاً عن الانتخابات يشوبها كثير من التزييف، لذلك لم يعد الشباب يؤمنون بالانتخابات، ولم يستجيبوا لمطالبات الرئيس علي عبد الله صالح بأن يتم تسليم السلطة عبر الانتخابات، بل أن المجتمع الدولي ودول الجوار الإقليمي باتت على قناعة بعدم نزاهة الانتخابات في اليمن، لذلك لم تقم الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على انتخابات تنافسية، بل على انتخابات توافقية بمرشح واحد، وهو الأضمن للتغيير، لأن القائمين عليها يعلمون أن النظام قادر على تزوير أي انتخابات، لو أنه دخل بمرشح منافس لمرشح آخر.

تباينت استجابة الشباب لتضييق مجالات المشاركة السياسية التقليدية، مثل الأحزاب السياسية، النقابات والاتحادات المهنية والوظيفية، والمنظمات الشبابية الحكومية أو الحزبية، ففيما تولد شعور بالإحباط لدى قطاع من الشباب، تم التعبير عنه بوسائل غير مشروعة مثل الهروب إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة والجماعات الجهادية، الهروب إلى القات والتمرد، فإن التيار الغالب من شباب اليمن تحولوا نحو قنوات جديدة للمشاركة السياسية مثل الاحتجاجات في الشوارع، التعبئة عبر الانترنت، ووسائل الإعلام الجديدة، ويمكن القول أن الأعمال الاحتجاجية التي قادها الشباب عام ٢٠٠٥، كرد فعل على رفع أسعار المشتقات النفطية، تمثل بداية لهذا الوعي الشبابي، إلا أن ثورة الحرية والتغيير التي أشعل شباب مدينة تعز شرارتها في ١١ فبراير ٢٠١١، تمثل الفعل الأكثر نضوجاً واكتمالاً للمشاركة السياسية للشباب عبر الحركات الاجتماعية.

في بداية الثورة في تعز رفع الشباب المستقلون يافطات وشعارات تطالب بإسقاط النظام بمكونيه الحكومي وغير الحكومي، ورفعوا شعار: " يا مؤتمر إرحل أنت والمشارك .. الشعب منكم قد هلك"، وعندما بدت أحزاب اللقاء المشترك في الحوار مع النظام، اتسعت الهوة بين قادة أحزاب

اللقاء المشترك ونخبها التقليدية من جانب، وأعضائها الشباب من جانب آخر، فرفعوا شعار: " لا حزبية ولا أحزاب .. ثورتنا ثورة شباب".

وفرت ساحات الحرية وميادين التغيير جامعات شعبية مفتوحة لرفع مستوى الوعي السياسي للشباب، لاسيما من الفئات الفقيرة والشعبية، وعززت وعيهم بأهمية المشاركة السياسية والفاعلية السياسية، والمواطنة الفاعلة، ولكن ينبغي أن تكون هناك جهود لمواصلة ذلك بعد الثورة، ولعل طول فترة الثورة في اليمن قد وفر فرصة لتعليم الشباب المشاركة السياسية عبر الممارسة المباشرة، ولعل ثورة الحرية والتغيير الشبابية قد علمت النخب التقليدية درساً في ضرورة أخذ مطالب الشباب بعين الاعتبار، وأن لا تتجاهل الشباب في المستقبل، فإن أي إهمال لدور الشباب لن يتم التساهل معه في المستقبل، ومن أهم المتطلبات لتطوير المشاركة السياسية للشباب في المستقبل ما يلي:

متطلبات تطوير المشاركة السياسية للشباب:

تتوقف المشاركة السياسية للشباب على طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، فالمشاركة السياسية للشباب ولمختلف الجماعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والديمقراطية تتطلب تأسيس مجتمع المشاركة، وتنظيم البنى والعلاقات الاجتماعية على أساس مبادئ المواطنة المتساوية، والمجتمع الوحيد المنظم على مبادئ المواطنة هو المجتمع المدني الذي يتكون من دولة مدنية ومجتمع مدني، وبالتالي ينبغي إضعاف البنى والعلاقات الأبوية والرعوية، وتوسيع مجال المجتمع المدني الحديث، فالأندية والمنتديات والجمعيات والصالونات الثقافية والاتحادات والنقابات هي القنوات الملائمة لانخراط الشباب في العمل السياسي، وتمثل مدارس لتعلم الديمقراطية،

اعتماد مبدأ التنافس في الوصول إلى كل مواقع السلطة السياسية والإدارية، وللوصول إلى الثروة والمكانة الاجتماعية.

تعزيز التعددية، فالمجتمع التعددي هو المجتمع الضامن للمشاركة السياسية من أهم متطلبات المشاركة السياسية، فينبغي تعزيز التعددية في مجال الإعلام، من خلال السماح للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأفراد بتأسيس وإدارة وتشغيل وسائل إعلام مرئية ومسموعة أهلية وخاصة، وتسهيل إجراءات تأسيس منظمات المجتمع المدني، بحيث يكفي لتأسيس منظمة مجتمع مدني بإعلام الوزارة المعنية، عوضاً عن الحصول على ترخيص بتأسيسها، وضمان حرية نشاط منظمات المجتمع المدني.

اعتماد نظام انتخابي نسبي، فهذا النظام هو الوحيد بضمان وصول الشباب إلى البرلمان، وخلق برلمان تمثل فيه كافة الفئات الاجتماعية والسياسية.

تأسيس جامعات تتوفر فيها فضاءات عامة، يتعلم خلالها الشباب الديمقراطية، من خلال التعلم بالمشاركة.

تبني مبادرات الشباب وتشجيعها، فلدى الشباب أفكار وتصورات كثيرة، ولكن هذه الأفكار لا تجد طريقها للنور بسبب ضعف إمكانات الشباب، لذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد على تسويق هذه المشروعات.

تبني نظام سياسي يقوم على توزيع السلطة، على المستوى الراسي والأفقي، والتوسع في إشراك المواطنين على المستوى المحلي، وعدم حصر المشاركة في صناعة القرار وفي الوصول إلى مواقع السلطة على النخب التقليدية.